مجلة المعارف للبحوث و الدراسات التاريخية
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/111
ISSN: 2437-0584/ EISSN: 2437-0584
المجلد الثامن ،العدد الثاني، فيفري، 2023 ص- ص:262.-277.

ظاهرة تسويق المواشي الجزائرية في أسواق الإيالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن 18م على ضوء وثائق أرشيفية تونسية

The phenomenon of the marketing of Algerian cattle on Tunisian markets during the second half of the 18th century AD in the light of Tunisian archival documents

سحابات زهيرة(*)
جامعة الجيلالي ليابس سيدي بلعباس، (الجزائر)، zahirasehabat@gmail.com

تاريخ الاستلام: 03 /2022/08 **تاريخ القبول:** 27 /2023/02 **تاريخ النشر:** 20 /2023/03

الملخص

يدور موضوع الدراسة حول:" ظاهرة تسويق المواشي الجزائرية في أسواق الإيالة التونسية خلال النصف الثاني من القرن 18م على ضوء وثائق أرشيفية تونسية "، حيث شكل النشاط التجاري الجزائري في تونس بمختلف أصنافه موردا اقتصاديا هاما لها خلال هذه الفترة ، وخاصة بعد انتشار هذه الظاهرة وهي تسويق الماشية الجزائرية في الأسواق التونسية وهي تجارة تخص الحكام بالدرجة الاولى ومما سهل عملية التسويق هذه هو وجود وكلاء جزائريون بتونس ساهموا في تفعيل هذه الحركية التجارية من خلال سعيهم في توزيعها على القواد وبيعها في أسواق مواطن الإيالة، وكانت عملية البيع تعتمد على صيغتين إما البيع المباشر أو البيع بالطلوق أي المؤجل، وتكون عملية البيع هذه محكمة في تقييدات يذكر بها عدد المواشي وصنفها مع السعر الذي بيعت به والذي يكون قد حدده حكام الجزائر أو بايات قسنطينة مسبقا مع عدم التساهل في المعاملات التجارية وخاصة قضية الدين، وإن كانت هذه الإمتيازات الإقتصادية المقدمة ماهي إلا نتاج انتصار سياسي وعسكري.

الكلمات الدالة: الجزائر؛ تونس؛ التجارة ؛ المواشي؛ البيع.

Abstrac:

Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).
Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).Enter your abstract here (an abstract is a brief, comprehensive summary of the contents of the article).

* المؤلف المرسل.

The subject of the study concerns: "The phenomenon of the marketing of Algerian cattle on Tunisian markets during the second half of the 18th century AD in the light of Tunisian archival documents, resource for her during this period, especially after the spread of this phenomenon which is the marketing of Algerian cattle on Tunisian markets, which is a trade that belongs to the rulers in the first place, What has facilitated this process of marketing is the presence of Algerian livestock agents in Tunisia who helped to activate this commercial movement through their efforts to distribute them to pimps and sell them in the markets of the citizens of the province, and the process of sale was based on two forms either direct sale or deferred sale , number of cattle and their classification with the price at which they were sold, which may have been fixed by the rulers of Algeria or the bays of Constantine in advance, without leniency in commercial transactions. , in particular the question of the debt, although these granted economic privileges are only the product of a political and military victory.

Keywords: Algeria; Tunis; Trade; cattle; sale.

1. مقدمة:

تعد الحركية التجارية باختلاف أشكالها محورا مهما في رسم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول عبر العصور، وعليه فلقد شكلت القوافل التجارية رابطا مهما في التواصل بين الإيالتين الجزائرية والتونسية خلال الفترة الحديثة وتفعيل الحركية التجارية بينهما بمختلف نشاطاتها حيث مست أغلب مواطنهما، ولذا نرى تجار وحكام إيالة الجزائر تعمل دائبة لتنويع صادراتها أيا كان صنفها لتجعل منها أسواقا لبضائعها وعلى إثرها تكون التجارة الخارجية مربحة للطرف المسيطر، ومن بين هذه الصادرات تصدير المواشي الجزائرية إلى تونس بهدف بيعها في الأسواق التونسية والتي أضحت تشكل عادة لدى حكام الجزائر وبايات قسنطينة أيضا بحكم قرب المجال الجغرافي، حيث أصبح هذا النشاط التجاري معها يضمن لها موردا اقتصاديا هاما، وعليه نطرح الإشكال التالي:

لماذا فرض على الإيالة التونسية البيع القسري لقطعان الماشية الجزائرية، ومتى انتشرت هذه الظاهرة بالذات؟ ما هي صيغ البيع التي كانت تعتمد آنذاك، وكيف كان يتعامل حكام الجزائر وبايات قسنطينة مع قضية الديون؟

2. . طبيعة العلاقات بين الإيالتين مع منتصف القرن 18م:

كانت علاقة البلاد التونسية مع الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1756م إلى بدايات القرن التاسع عشر ميلادي علاقة الدولة التابعة والمهيمن عليها [1]، وكان النزاع هو الطابع الغالب على العلاقات بين البلدين، وهذا بعد أن فرض الداي الجزائري بابا علي بوصبع 1754-1766م على أبناء الحسين بن علي مجموعة من الشروط مقابل تنصيبهم على عرش أجدادهم[2]، ومن بينها الإعتراف بسيادة داي الجزائر عليهم، مع استئناف دفع الإتاوة السنوية والبيع القسري لقطعان الأغنام والبقر الكثيرة التي تبعث إلى النواحي الغربية من الإيالة التونسية لكي تباع هناك[3].

ففي سنة 1781م مثلا فرض الداي الجزائري على الباي دفع 750ألف ريال، ولكنه دفع منها 200 ألف ريالا فحسب، وأوجب عليه بعث كميات كبيرة من الزيت إلى الجزائر تقدر بحمولتين بحريتين بعلة استصباح المساجد ومقامات الصالحين، وإن دخلت تونس مع أواخر القرن الثامن عشر ميلادية مرحلة ذهبية من تاريخها السياسي والعسكري والتي بدأت مع إعتلاء الشاب حمودة باشا عرشها، الذي وصفه برادي بالأمير ذو الشخصية الثقافية الجميلة، ويتحدث أكثر من لغة أجنبية[4] ، وما بين سنتي 1795-1796م أصبحت تفد على الباي من داي الجزائر أعداد وافرة من المواشي حتى يبيعها ويبعث بثمنها إليه، وغيرها من أشكال السيطرة والتبعية التي لن يعتق منها الباي قبل حرب 1805م[5]، وكان على الباشا الجديد في البداية اختيار أقل الضررين إما أن يعمل بوصية والده التي تقول: «إن موارد تونس تشبه الرغيف من الخبز يقسم على أربعة قطع تؤخذ منها واحدة وتعطي للجزائريين الثلاث الأخرى وذلك حتى يمكن العيش في تآلف مع أولئك الأقوام يقصد الجزائريين المضطربين المريعين»[6]، حيث كانت تتلقى الجزائر هدايا ترضية من تونس تصل قيمتها إلى 50ألف إيكوس Ecus تتكون مجملها في: 200جرة زيت و50جرة صابون و600جرة سمن وصندوق فيه الشواشي التونسية الرفيعة وبرانيس وحياك ومجوهرات نفيسة[7]، أو يدخل في صراع معها ويخرج بنتيجة غير مرضية كما خرج سابقيه رغم متغيرات العلاقة بين حكام الإيالتين خلال هذه الفترة ، إلا أنه

يظهر لنا سيطرة حكام الجزائر على حكام تونس خلال النصف الثاني من القرن18م والدليل تسويق المواشي بمختلف أصنافها بأعداد وفيرة، على غرار ذلك فإنها تباع بثمن تحدده الجزائر، وهذه الإمتيازات الاقتصادية ما هي إلا نتاج انتصار سياسي وعسكري عليها.

3. بيع المواشي الجزائرية في الأسواق التونسية:

لقد كان هناك تبادل تجاري نشط بحكم قرب بايلك الشرق من حدود الإيالة التونسية[8]، حيث عرفت حركة تجارية متبادلة بينهما، ولكن ما يهمنا في هذا الشأن هو الحركية التجارية الجزائرية في الأسواق التونسية، ولقد كان بايات تونس خلال هذه الفترة لا يرفضون ما يتم إرساله لهم من المواشي الجزائرية وخاصة صنف البقر الذي أصبح كمنتوج محتوم عليهم تسويقه في تلك الفترة استجابة لرغبات الداي الجزائري وكبار مساعديه، حيث كان الباي التونسي يقبل ما يرسلونه من أبقار وإبل وغير ذلك من الماشية والسلع لتباع في تونس بالسعر الذي يحددونه هم ليباع في أسواقها ثم يبعث بثمنها إليهم[9].

ففي سنة وحسب ما تشير إليه وثيقة مؤرخة في أوساط شهر محرم 1173هـ أي ما يوافق 1758م[10] أحضر الوكيل[11] علي فريكح جملة من البقر بلغ تعدادها 1488 رأس، وزعت على مجموعة من القواد لكي يتم بيعها في أسواق المواطن التونسية، فلقد بيعت على يد أحمد العلاف في منطقة قليبية 149رأسا ، ونفس العدد بيع على يد عبد الله بن عبد الصمد في منطقة المنستير، وأخذ كل من منصور بن علي ومُحَمَّد الأصرم نفس الحسبة وبيعت في منطقتي سوسة وصفاقس، ونفس عدد الرؤوس أخذها مُحَمَّد عيسى دفروف وبيعت في منطقة ماطر، أما علي بن ساسي فلقد أخذ 124رأسا تم بيعها في منطقة تبرسق، وقائد بنزرت ورأس الجبل أخذا 150 رأسا وقائد منطقة رباح وأمناء جزارات تونس والجلابة أخذ كل منهما 149 رأسا، أما علي الجزايرلي فلقد أخذ20 رأسا ومُحَمَّد بن طريف و الفقيه عبد الستار رأسا واحدا، وبلغ إجمالي رؤوس البقر1488 حسب التقييد الآنف الذكر، والغرض من ذكر هذه التفصيلات وذكرنا للقواد والمواطن أن وكيل الجزائر كان يسوق المواشي تقريبا في جل مواطن الإيالة التونسية.

وفي نفس التقييد أيضا يذكر أن إيالة الجزائر أرسلت مجموعة من رؤوس البقر لإيالة تونس من أجل بيعها بلغ عددها بـ 223 رأسا من صنف البقر وقسم على جزارة تونس والجلابة على يد قاسم عزاز أمين الجزارة وقبض ثمنها من طرف مُحَمَّد بن الساهل وقدر ثمنها 2676ريال[12]، والملاحظ هنا أن الأعداد اتي كانت ترسل للبيع في أسواق تونس كانت تقدر بالآلاف مما كان يجعل المهمة ليست بالبسيطة والجدير بالذكر أن الباي كان يتحمل تعويض ما يموت أو يضيع أو يؤخذ [13]

تكشف لنا التقييدات الموجودة بين أيدينا أن كميات البقر المرسلة لتونس من أجل بيعها في الأسواق التونسية وخاصة هذا الصنف الذي أصبح مثل الظاهرة والفضل يعود لنشاط الوكلاء الذين ساهموا في تنشيط هذا النوع من التجارة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الوكلاء الذين ساهموا في هذا التنشيط الوكيل علي فريكح والحاج مسعود بن زكري ومُحَمَّد البرادعي، وعليه يتضح لنا أن إيالة الجزائر كانت ترسل أعداد كبيرة من البقر تقدر بالآلاف ما يصعب توزيعها في المجال التونسي، وإن كانت بأسعار مختلفة ولكن معقولة في أغلب الأحيان.
تؤكد وثيقة أخرى مع نهاية القرن الثامن عشر ميلادية والتي تتضمن تقييد البقر والذي جاء في بيان مداخيل الدولة من الخطايا واللزم والأعشار كما تضمن تقييد البقر الذي أوتي من الغرب واشتراه المولى حمودة باشا لزمته وباعه مؤجلا في عام 1211و1212هـ، ويبين لنا التقييد رقم 06 تقييد البقر الذي أوتي من الغرب على يد الوكيل مُحَمَّد البرادعي وأمر ببيعه بالطلوق ولقد استلمها الكاهية رجب بونمرة [14]، ومن جملة ما أتى من رؤوس البقر لكي تباع في أسواق تونس 1495 رأس وسعر الرأس قدر بـ 8ريالات ، كما نلاحظ في البيانات الموجودة في نفس التقييد قدوم الوكيل الجزائري في تونس مُحَمَّد البرادعي ومعه 1986 رأس بقر من إيالة الجزائر إلى تونس، وسعر البقر يتحدد من طرف حكامها كالعادة وباتفاق مع حكام تونس كي لا يحدث خلل في البيع والذي تروح سعره خلال هاته السنوات 16 ريال إلا ربع وقبضه منه مُحَمَّد الحامي السايس بمحضر كاتبا الشيخ مُحَمَّد بوعتور في 05شوال1212هـ [15] ، ورغم كل هذا إلا أن تونس دأبت على إستقبال كميات كبيرة من البقر والأنعام التي كان يرسلها لها من الجزائر ومن

بايلك قسنطينة بغرض بيعها[16]، وفيما يلي رسما بيانيا يوضح لنا تواتر كميات البقر المرسلة من الجزائر إلى تونس في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ميلادي:

الشكل 01. تطور كميات البقر المرسلة من الجزائر إلى تونس ما بين سنتي 1758م و1797م:

نلاحظ أن الكميات الكبيرة من رؤوس البقر المرسلة إلى البيع في الأسواق التونسية تختلف من سنة إلى أخرى أحيانا تصعد وأحيانا تنزل، فمع سنة 1758م قدرت عدد رؤوس البقر التي قدمت من إيالة الجزائر وقسنطينة1488 رأس، ثم انخفض بعدها إلى 223رأس بقر، ونراها تتصاعد وتصل إلى 1495 رأس بقر ،كما نجد في سنة1797م يصل عدد رؤوس البقر المبعوثة إلى 1986رأسا، وهو عدد كبير يصعب توزيعه وبيعه في الأسواق التونسية خاصة وأن هذه الأخيرة لها ماشيتها وتباع بعد بيع المواشي الجزائرية وهذا بحد ذاته هيمنة اقتصادية، أما فيما يخص السعر فإنه يرتفع الضعف أحيانا فبعدما كان مسقرا ما بين 6 و8ريالات مع سنوات متقدمة نراه يصعد لسقف15 ريال وهذا غير عادل، وكما يجدر ذكره هنا أن إيالة الجزائر هي من تضع السعر وتحدده دون الرجوع إلى تونس، وهي من تحدد صيغة البيع أيضا.

ولقد شكلت المواشي والإبل هي الأخرى جزءا من صادرات الجزائر نحو تونس، حيث جلب وكيل باي قسنطينة مسعود بن زكري قطعان من الغنم والبقر والإبل وكميات من الصوف حيث

سجل لنا 2700 شاة و100 ثور للحراثة وأربع من الإبل[17] ، ولقد وجد ذكرها في أغلب التقييدات التي تخص بيع المواشي، حيث تكشف لنا وثيقة وهي موجودة ضمن دفتر يشمل على بيان مداخيل الدولة بتاريخ 1191هـ- 1193هـ/ 1777م-1779م وبه بيان الإبل التي أرسلت من طرف باي قسنطينة لأجل بيعها في الإيالة **التونسية، وهي تشمل الآتي:**

الجدول 01. بيان مداخيل الدولة 1191هـ- 1193هـ /1777م-1779م وبه بيان الإبل التي أرسلت من طرف باي قسنطينة إلى تونس[18]:

عدد الإبل	الموزع عليهم
4	عمارة بن الجرو
3	عمر الجزيري
10	أحمد بن الزهافي
170	رجب بن عياد (الوطن القبلي)
15	حسونة بن قبرار
6	مُحَمَّد بن غانم
2	الأخضر الحلانبة
2	مُحَمَّد بن الضيف البواب
311	على يد قياد الحرايرة (يحيز منها 3لمحمد بن علي بن مبارك)
523	المجموع

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي. الدفتر الجبائي رقم 206 وثيقة 9.

الملاحظ أن العدد المرسل غير كبير مقارنة بماشية البقر ولكن وزعت على تسع قياد، حيث أخذ قياد الحرايرة 311 رأس وأخذ رجب بن عياد 170 رأس، أما الباقي فوزعت بطريقة متفاوتة ومتقاربة، وكان مجملها 523رأس .

ويذكر في وثيقة أخرى أن الوكيل علي بن عاشور قد جلب معه 450 من الإبل و100 رأسا من البقر و1000 رأس كبش من أجل بيعها في تونس وهذا سنة 1238هـ[19] وعليه فإن

تونس كانت تستقبل كميات كبيرة من البقر والإبل التي كان يرسل إليها من الجزائر بغرض بيعها، فكان الناتج إنعاش الخزينة الجزائرية من جهة وجعلها سوقا للمواشي الجزائرية من جهة أخرى وتنتعش السوق التونسية بهذه المواشي، ولكن كثرة الكميات المرسلة وخاصة أن تونس هي الأخرى تتوفر عليه سيؤثر ويعود بالسلب عليها حتما.

3. سعر المواشي الجزائرية في الأسواق التونسية:

تحدث في هذا الشأن ابن أبي الضياف حيث قال: «... أن صاحب الجزائر أو قسنطينة يشتري الأنعام ويبعثها إلى البيع بتونس بثمن يلوح بالإشارة إليه، فتعطل أهل البلاد عن بيع أنعامهم حتى يباع ما يأتي من الجزائر أو قسنطينة، والذي يموت من تلك الأنعام في الطريق والذي في أغلب الأحيان تدعي رعاته أنه سرق منهم في أرض تونس، فيزاد ثمنه على الثمن المطلوب... »[20]، وعليه فإن السعر يحده حكام الجزائر كنوعا من الهيمنة على الإقتصاد التونسي والذي لم يعد بالنفع عليه بالرغم من محاولات حمودة الباشا من التخلص من هذه التدخل والسيطرة التي لم سياسية فقط وإنما أرخت حبالها لتشمل الجانب الإقتصادي.

في وثيقة مؤرخة سنة1171هـ- 1756م وهي بيان مصروف الزمام وبه مدفوع للحاج مُحَمَّد القسنطيني الوكيل 10161 ريـــال في حق البقر، كما دفع للشيخ ابراهيم بن بوعزيز في حق البقر الذي ضاع مبلغ 198ريـال[21]، وذكر في مكان آخر أنه دفع لعليكو 100.000ريال من حق الإبل لما توجه مع الباش كاتب أحمد الأصرم للجزائر مع هدية في أكتوبر1171هـ/سبتمبر1758م وأنه دفع لعلي فريكح 13500 ريال في حق 1500 رأس من البقر التي أرسلها باي قسنطينة بسعر 9ريالات للرأس الواحد، و12960 ريال في حق 432 بعيرا أرسلها باي قسنطينة بسعر 6 شرايفة للواحد، أي 30ريالا ودفع 198 ريال لأحمد بن حمزة خديم الشيخ ابراهيم بوعزيز شيخ الحنانشة في حق البقر الذي بعث إليه هذا الأخير[22]، الواضح من السعر المدفوع أن الجزائر أرسلت عدد لابأس به من المواشي باختلاف أصنافها والدليل الأسعار المتداولة أمامنا، كما تكشف لنا وثيقة أخرى حول بيع رؤوس البقر بإيالة تونس والتي تختلف كمياتها من سنة إلى أخرى، وفي نفس الوقت يتغير السعر، فبعدما

كان مستقرا ما بين 9ريال و14ريال نراه يصعد لسقف16 ريال، ولا يعلم لهذه المضاعفة سببا ولعله لا يعني نفس نوعية الحيوان فالثيران المعدة للحراثة هي عادة باهضة الثمن سعرها ضعف سعر الأبقار العادية[23]، وفيما يلي تقييد يكشف ثمن البقر الذي قبضته الجزائر من طرف وكلائها سنة 1179هـ- 1765م:

الجدول رقم02: دفتر يشمل على مصروف الدولة وبه بيان مقبوض على يد الحاج مسعود بن زكري وعلي فريكح، ويحوي على ثمن البقر المرسول 1179هـ- 1765م[24]:

الثمن المقبوض	من يد
85500	من المعظم حسين دام علاه- يعادل 19000محبوب[25]
22500	من مصطفى خوجة- يعادل 5000محبوب
6075	الحاج بالنور في حق المواشي
2200	قبض في حق الثور الذي مشى إلى القيروان من أجل الحرث
9550	قبض في حق 1500 رأس بقر
6950	من بيت الخزندار في حق البقر
200	في قبض علي فريكح في حق 4جمال
4	في قبض علي فريكح
133049ريال	الإجمالي

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي. الدفتر الجبائي رقم139وثيقة 2 .

الملاحظ من التقييد أن أعداد هائلة دخلت الإيالة التونسية من جملة البقر بخلاف الموزع والمقبوض ثمنه، وإن كان العدد غير محدد ولكن الثمن المقبوض دلالة على الكم الهائل من الماشية التي دخلت أسواق المواطن التونسية، ومن المؤكد أن معاهدة 1756م المهينة كانت سبب رضوخ تونس للجزائر والتي هيمنت عليها هذه الأخيرة بطريقة غير عادلة خلال هذه الفترة بالذات.

ما بين أدينا تقييدا إتخذناه نموذجا لتبيان صيغة البيع بالطلوق والذي سنتحدث عنه لاحقا، فبعدما كان سعر البقر للرأس الواحد أقل من16 ريال أصبح مع صيغة البيع بالطلوق يصل إلى 37ريال، وهذا ما يؤكده التقييد التالي والذي يشتمل على بيان به ثمن البقر ومن باعه والذي قدم من الغرب(يقصد الجزائر وقسنطينة) واشتراه حمودة باشا باي تونس ما بين سنتي 1211هـ- 1212هـ/1796م-1797م وبيع مؤجلا، ولقد أخذنا عينة فقط لتبيان سعره وهو كالآتي:

الجدول 03. بيان به ثمن البقر قدم من الغرب(يقصد الجزائر وقسنطينة) واشتراه المعظم الأرصم حمودة باشا سيدنا دام عزه وأذن ببيعه بالطلوق أي مؤجلا سنة 1212هـ-1797م[26]:

سعر البقر بصيغة البيع بالطلوق	بيعت على يد الموزع عليهم
35 ريـــــال	مُحَمَّد السايس ومرزوق الجلاصي
31 ريـــــال	مُحَمَّد بن دخيل علي يده
37 ريـــــال	مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عيسى على يده
36 ريـــــال	مُحَمَّد بن فرج على يده
37 ريـــــال	مُحَمَّد بن رجب الوريدي على يده
35 ريـــــال	عبد الرزاق بن عبد الرحمن على يده
36 ريـــــال	حسين بن فرج بن قاسم
30 ريـــــال	مُحَمَّد بن داوود

المصدر: الأرشيف الوطني التونسي. الدفتر الجبائي رقم 291 وثيقة 40.

من خلال ما سبق ذكره لنا أن نتصور السعر المرتفع والمبين في الجدول أعلاه والذي تفرضه حتما صيغة البيع المؤجل والذي يعود بالنفع لحكام الجزائر وبايات قسنطينة بالطبع، وعليه نستنتج أن بيع المواشي الجزائرية بسوق تونس بهذا النمط هي في الغالب عادة استمرت لسنوات

عديدة لدرجة أصبحت تشكل ظاهرة، خاصة وأنها أثرت سلبا على المنتوج المحلي باعتبار الماشية الجزائرية تباع قبل المواشي التونسية، ولكن بالمقابل كانت تجارة المواشي هذه تشكل موردا هاما للخزينة الجزائرية وحتى لبايلك قسنطينة أيضا.

4. الدين وصيغ البيع في المعاملات التجارية:

قبل الحديث عن الدين لابد من التحدث عن صيغ البيع التي كانت تعتمد كثيرا آنذاك وهي البيع بالطلوق " البيع المؤجل أو البيع بالدين" وهي طريقة بيع كانت معروفة ومنتشرة بين التجار في معاملاتهم التجارية في تلك الفترة، فقد اعتمد عليها أيضا تجار غدامس في معاملاتهم التجارية، والمستفيد من هذا النمط من البيع هم التجار اليهود وذلك لتحقيق أكبر عائد من الأرباح، لأن بيع السلع نقدا تكون أقل من بيها بالدفع المؤجل، وتكون صفة هذا البيع أن يدفع التاجر جزءا من ثمن السلعة ويؤجل له دفع الباقي بعد مدة معينة يتفق عليها أو يقسم الجزء الباقي من ثمن السلعة، حيث يزداد في ثمن تلك السلعة إن لم تسدد في الوقت المتفق عليه[27]، وهذا ما تكشفه لنا وثيقة مؤرخة سنة1821م من أحمد باي لحسين باشا يعلم فيها بأنه وجه مع علي بن عاشور 450جملا و100 ثورا وألحقوا به 1000 كبش إلى تونس من أجل بيعها ولقد كاتبه مرادا ليرسل له ثمن ما ذكر فبعث له جزء فقط وتماطل عن بعث الباقي أو بالأحرى تخلف عنه، وطلب من السيار[28] القدوم إلى قسنطينة كما ورد في الرسالة وأن يعول على الباي التونسي كثيرا في حل هذا المشكل[29]، ولكن أحيانا يتعسر الدفع لأسباب مختلفة ومنها أسباب سياسية، وعليه فإن دايات الجزائر وحتى بايات قسنطينة كانوا لا يتساهلون أثناء المعاملات التجارية، وهناك وثيقة أخرى تخص هذا الشأن مرسلة من أحمد باي قسنطينة إلى الحسين باي تونس بشأن رد الدين الذي على رعايا تونسيين لرعايا جزائريين تأخروا في رد الدين، ولهذا طلب منهم جمع الدين ثم إعطائه لوكيل الجزائر آنذاك علي بن عاشور[30]، وعليه فمن الضروري عدم التلاعب فيما يخص دفع المستحقات في الوقت المحدد لها عبر وكلائها الموجودين بها وهذا ما توضحه الوثيقتين الآنفة الذكر، ويعتبر تسويق هذه الماشية في تونس

موردا هاما بالنسبة لباي قسنطينة فهي تساعده في تسيير أمور بايلكه وحتى تسديد الضريبة المفروضة عليه لداي الجزائر.

5. خاتمة:

يستنتج في الأخير أن ظاهرة تسويق المواشي الجزائرية في أسواق تونس التي انتشرت مع منتصف القرن18م بعد تحقيق الجزائر عليها انتصار سياسي وعسكري وفرض معاهدة 1756م ونتاجا لذلك فرضت عليها البيع القسري لقطعانها من أبقار وأغنام في أسواقها، وهي تجارة تخص حكام الجزائر وبابات قسنطينة بحكم القرب الجغرافي بالدرجة الأولى وأصبحت عادة متوارثة لمن يحكم بعدهم.

عملت مهمة الوكيل دورا هاما في تفعيل هذه الحركية التجارية من خلال سعيهم في تسويق الماشية الجزائرية (البقر، الإبل، الكباش، وغيرها) الخاصة بالداي والباي بتونس والتي سعوا إلى إيصالها إلى أغلب أسواق المجال التونسي عن طريق القواد وهذا من خلال توزيعها عليهم وبيعهم بسعر محدد مسبقا من طرف حكام الجزائر.

بينت لنا التقييدات أن سعر الماشية الجزائرية التي تباع في الأسواق التونسية لم يكن سعرها ثابتا، كما أنه وجد نوعان من صيغة البيع العادي وسعره يصل إلى 16 ريالا، أما البيع بالطلوق أي المؤجل والذي كان سعر الماشية يصل إلى 37 ريالا وهو سعر مبالغ فيه، وكان حاكم الجزائر وباي قسنطينة أيضا لا يتساهلون في المعاملات التجارية وخاصة قضية الدين.

هذا النوع من التجارة آثار تخوف بايات تونس ومن بينهم حمودة باشا والتي رآها تجارة لا تعود على تونس بالنفع خاصة وأنها تباع قبل ماشية تونس، ولهذا نرى الباي التونسي يسعى لتقليص حضورهم في الجانب التجاري من خلال تشجيع التونسيين على ممارسة التجارة لما لها من منافع عليهم وعلى خزينة الإيالة التونسية خاصة بعد عزوفهم عنها لفترات طويلة وإمتهانهم للزراعة.

6. هوامش:

[1] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، منشورات أوتار تبر زمان، تونس، 2016، ص185

[2] رزيقة مُحَّدي، العلاقات التونسية المغاربية في عهد حمودة باشا (1782- 1814م) ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، جامعة الجزائر، ع08، 2018، ص2.

[3] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 174.

[4] *Venture De Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècle, Sind Bad, Paris, 1983, p 32.*

[5] عبد الحميد هنية، المرجع السابق، ص 185.

[6] رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا في تونس1782م- 1814م، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1980 ، ص ص 282، 283.

[7] *Venture De Paradis, op.cit, p137.*

[8] مُحَّدحلوان، العلاقات بين إيالة الجزائر وإيالتي تونس وليبيا 1750-1830م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس،2014-2015، ص184

[9] عمار بن خروف، العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس، في القرن18م/12هـ، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص208.

[10] الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 100وثيقة 37.

[11] الوكيل هو موظف تعينه حكومة الجزائر في العصر العثماني ليكون نائبا عنها في إحدى الإيالات العثمانية أو المدن الأوربية، ليسهر على خدمة مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويسلم له من طرف الحكومة وثيقة بمثابة توكيل رسمي، يذكر فيه تفاصيل الصلاحيات الموكلة إليه وتعتبر تلك الوثيقة بمثابة اعتماد رسمي للوكيل لدى سلطات البلد الموجود فيه. ينظر: سيدي أحمد بن نعماني، وظيفة وكيل الجزائر لدى الدولة العثمانية وبعض إيالاتها من خلال بعض وثائق الرصيدين العثمانيين الموجودين في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع1، جامعة الجزائر، جانفي 2013، ص 199.

[12] الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 100وثيقة 37.

[13] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص209.

[14] هو قائد المحلة الأعراش بتونس التي تمتد في الهضاب العليا بمناطق الكاف والقصرين. ينظر: محيدب حبيبة، العلاقات التجارية بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة قسنطينة، 2015- 2016، ص5

[15] الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي 291 وثيقة 06.

[16] رزيقة مُحَمَّدي، المرجع السابق، ص07.

[17] حبيبة محيدب، المرجع السابق، ص 11

[18] الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 206 وثيقة 9.

[19] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق223، الملف384، وثيقة19.

[20] أحمد ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مراجعة وتعليق: أحمد الطويلي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1979، ج3، ص 55.

[21] الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 99 وثيقة 88.

[22] عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 209

[23] مُحَمَّد حلوان، المرجع السابق، ص186.

[24] الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم139وثيقة 2 .

[25] محبوب يعادل أربع ريالات. ينظر: خليفة حماش، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسنطينة، ط2، 2016، ص358.

[26] الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 291 وثيقة 40.

[27] حبيبة محيدب، المرجع السابق، ص ص 8،9.

[28] أطلق عليه اسم السيار لسرعة سيره في توصيل ما كلف به، هو الشخص الذي ينتقل بين قاعدة الحكم في قسنطينة وبين دار السلطان داخل الإيالة الجزائرية، أو بين قسنطينة وتونس حيث يشرف على الترسال ونقل المعلومات ومكلف ببعض المهام كنقل الهدايا وقيادة القوافل التجارية وغيرها من الأدوار. ينظر: حبيبة محيدب، المرجع السابق، ص72.

[29] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق223، الملف384، وثيقة19.

[30] الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223الملف 384 وثيقة17.

7. قائمة المراجع:

1 الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 100وثيقة 37.

2 الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي 291 وثيقة 06.

3 الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 206 وثيقة 9.

4 الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 99 وثيقة 88.

5 الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم139وثيقة 2 .

6 الأرشيف الوطني التونسي، الدفتر الجبائي رقم 291 وثيقة 40.

7 الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق 223الملف 384 وثيقة17.

8 الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة التاريخية التونسية، الصندوق223، الملف384، وثيقة19.

9 الإمام رشاد، سياسة حمودة باشا في تونس1782م- 1814م، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1980.

10 بن خروف عمار، العلاقات السياسية بين الجزائر وتونس، في القرن18م/12هـ، 2017، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

11 ابن أبي الضياف أحمد، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، مراجعة وتعليق: أحمد الطويلي، الدار التونسية للنشر،تونس،1979،ج3 .

12 بن نعماني سيدي أحمد ، وظيفة وكيل الجزائر لدى الدولة العثمانية وبعض إيالاتها من خلال بعض وثائق الرصيدين العثمانيين الموجودين في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، مج1، ع1، جامعة الجزائر، جانفي 2013، ص ص 198-207.

13 حماش خليفة، كشاف وثائق تاريخ الجزائر في الأرشيف الوطني التونسي، ط2، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسنطينة، 2016.

14 حلوان مُحَمَّد، العلاقات بين إيالة الجزائر وإيالتي تونس وليبيا 1750-1830م، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس،2014-2015.

15 مُحَمَّدي رزيقة، العلاقات التونسية المغاربية في عهد حمودة باشا (1782- 1814م) ، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، ع08، جامعة الجزائر، 2018، ص ص 205-221.

16 محيدب حبيبة، العلاقات التجارية بين إيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث، جامعة قسنطينة، 2015 -2016.

17 هنية عبد الحميد، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، منشورات أوتار تبر زمان، تونس، 2016.

18 *Venture De Paradis, Tunis et Alger au XVIII siècle, Sind Bad, Paris , 1983*